استهداف الوسطاء:

السيطرة على نشاطات السمسرة

الضوابط المفروضة على السمسرة المشروعة وغير المشروعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها: فما لم تقُم الدول بتنظيم الأولى (السمسرة المشروعة)، فإنها لن تكون قادرة على منع الثانية.

بينت الأبحاث التي أجرتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في السنوات الأخيرة، أن السماسرة يؤدون دوراً بالغ الأهمية في التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أبرزت الأبحاث حقيقة مفادها أن السهولة التي يتصرف بها السماسرة بطريقة غير مشروعة تعتمد بقوة على سلسلة من الفجوات التنظيمية على المستويين الوطني والدولي. والفجوة الأكثر وضوحاً في سمسرة الأسلحة هي الافتقار في التنظيم بشكل عام. ففي أنحاء العالم كافة، لا توجد سوى 25 دولةً تمتلك أنظمة تعالج بصفة محددة أنشطة السمسرة. وتشمل الفجوات الأخرى الضوابط المتهاونة المطبقة على الكميات المخزونة من الأسلحة الحكومية، والافتقار إلى الضوابط على النقل وعلى العملاء الممولين إضافة إلى عدم كفاية الضوابط الحدودية والجمركية.

بيد أن مقداراً غير مسبوق من النشاط قد تم بذله، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة-2001، بهدف المساعدة في السيطرة على عمليات سمسرة الأسلحة. ويحلّل هذا الفصل المبادرات الوطنية والدولية، مركزاً بشكل خاص على الدول التي وضعت ضوابط وطنية للسيطرة، ومقارناً أنظمتها للتعرف على أوجه الاختلاف فيما بينها وجوانب القصور المحتمل فيها. ويقيم الفصل في الختام ما إذا كانت تلك الأنظمة والتعليمات الوطنية فعالة مؤثرة في معاقبة فاعلي السمسرة غير المشروعة على الأسلحة.

أ. بي/ دانيي سيمينو

رجال من الشرطة الإيطالية يضبطون أسلحة في شاحنة يذكر بيان حمولتها بأنها تحتوي على مواد إغاثة إنسانية للاجئي كوسوفو في نيسان/إبريل 1999.

أما النتائج الرئيسة التي توصل إليها هذا الفصل فهي:

- الضوابط المفروضة على السمسرة المشروعة وغير المشروعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها: فما لم تَقُم الدول بتنظيم الأولى (السمسرة المشروعة)، فإنها لن تكون قادرة على منع الثانية.
- أنشطة التحكم بالسمسرة على الأسلحة الصغيرة، التي تشجعها الدول على المستويين الوطني

والدولي، تعتمد بصفة رئيسة على القدرات الوطنية اللازمة للتنفيذ.

- حيثما كانت الأنظمة الوطنية للسمسرة موجودة فإنها تختلف اختلافاً كبيراً، مما يخلق ثغرات محتملة فيها وإمكانية للالتفاف عليها. وإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الفعال لمثل هذه الضوابط يفرض عدداً من التحديات.
- التعاون الدولي له أهمية بالغة في منع أنشطة السمسرة غير المشروعة.

في كثير من الأحيان، يكون الخط الفاصل بين أنشطة السمسرة المشروعة وغير المشروعة غير واضح المعالم.

في كثير من الأحيان يكون الخط الفاصل بين أنشطة السمسرة المشروعة وغير المشروعة غير واضح المعالم. فمن حيث المبدأ، تأخذ السمسرة القانونية مجراها بتفويض حكومي، وهذا بدوره يعطى وفقاً للمعايير الوطنية والدولية. ومن الناحية العملية، وبالأخذ في الاعتبار أن عدداً قليلاً جداً من الدول تضع موضع التنفيذ نظاماً للتفويض بأنشطة السمسرة، فإن السماسرة يجدون أنفسهم في "منطقة رمادية" تكون فيها أعمالهم مفتقرة إلى التنظيم بشكل ناجح فعال. ومع أن السمسرة لصفقة أسلحة إلى دولة تقع تحت الحظر أو الحصار تعتبر بشكل واضح انتهاكاً للأحكام القانونية الدولية، فإن الكثير من نشاط السمسرة المشبوهة قد لا تكون غير قانونية بصورة بينة لا لبس فيها.

تتباين الأحكام المعمول بها في الدول الخمس والعشرين التي لديها أنظمة سمسرة نافذة المفعول تبايناً كبيراً، ولا سيما من حيث مجال تطبيقها، وذلك داخل وخارج الحدود الوطنية للدول التي تُخضع تجارة الأسلحة للرقابة. وهناك افتقار إلى التوافق في الرأي فيما يتعلق بالأنشطة الخاضعة إلى الترخيص والمعايير اللازمة لتقييم تطبيقات رخصة السمسرة. ففي بعض الحالات تترك الأنظمة الوطنية ثغرات مهمة، وبصورة ملحوظة عندما تُحدد بعض الإعفاءات من متطلبات الترخيص، أو عندما تتوافر الإمكانية لمنح تراخيص سمسرة مفتوحة.

الخريطة 5-1: الدول التي لديها ضوابط على السمسرة

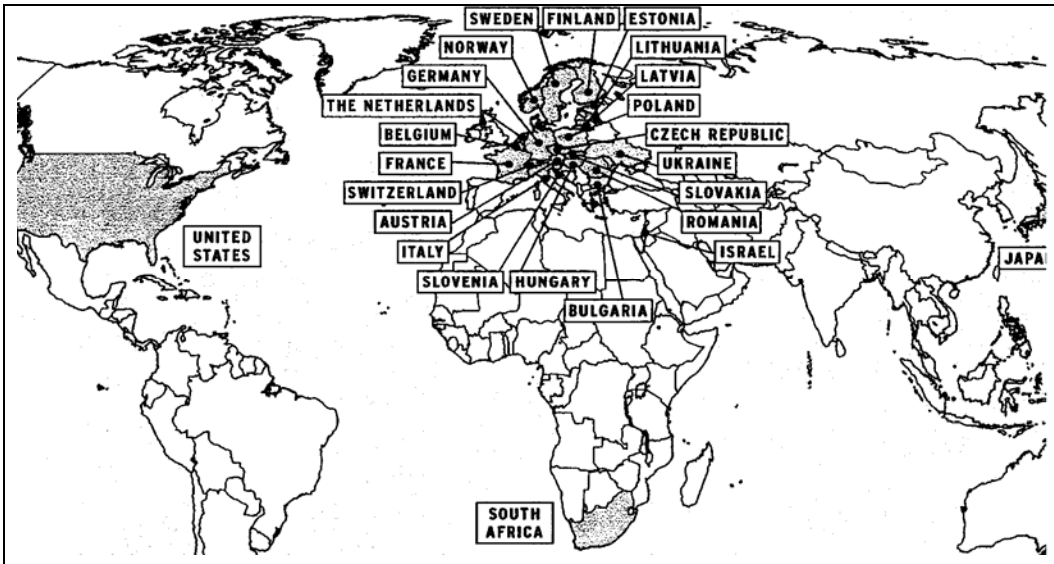

السويد، فنلندا، إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا، بولندا، جمهورية تشيكوسلوفاكيا، أوكرانيا، سلوفاكيا، رومانيا، إسرائيل، اليابان، جنوب إفريقيا، بلغاريا، هنغاريا، سلوفينيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، النمسا، سويسرا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، النرويج.

لا بد وأن يتضمن تحليل الأنظمة الوطنية للسمسرة ضمن سياق الدعاوى الإجرامية تقييماً لفعالية ونجاعة تلك الأنظمة. ومع أن صدور أحكام بالإدانة لمخالفات تتعلق تحديداً بالسمسرة أمراً نادر الحدوث، إلا أن بعض السماسرة أُدينوا في انتهاكات أُخرى، كما يحدث بصورة معهودة في حالات غسيل الأموال، والتزوير ومصادرات الأسلحة ووارداتها. وفي حين أن العدد المنخفض لحالات الإدانة يمكن أن يعكس حقيقة مؤداها أن أنظمة السمسرة الوطنية قد مضى عليها وقت غير طويل جداً وهي نافذة المفعول، فإن هذه الحالات يمكن أن ترتبط أيضاً بعوامل أخرى، على سبيل المثال المعرفة الضعيفة بالقوانين ذات الصلة والممارسات القانونية الضعيفة عند تطبيقها، والافتقار إلى التعاون الدولي، والصعوبات في إجراء التحقيقات والثغرات القانونية.

تظلّ سمسرة الأسلحة نشاطاً غير منظم على نطاق واسع.

ومع أن سمسرة الأسلحة تظل نشاطاً غير منظّم على نطاق واسع، إلا أنها غدت قضية بارزة على الأجندة الدولية وفق ما أثبتته عدد من المبادرات الدولية والإقليمية المهمة. فمبادرات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وترتيب واسينار، ومنظمة الولايات الأمريكية تملك، بصورة خاصة، إمكانات مهمة للتأثير على السياسات الوطنية حول ضوابط السمسرة. وثمة تطورات مشجعة جارية أيضاً على ساحة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة التنموية الجنوب إفريقية. ومن بين المبادرات التي تُظهر إمكانات كبيرة واعدة مبادرة الاتحاد الأوروبي *"الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي حول الرقابة على سمسرة الأسلحة"* وهو موقف ملزم قانونياً، ومبادرة منظمة الدول الأمريكية *"الأنظمة النموذجية للرقابة على سماسرة الأسلحة النارية، وقطع غيارها ومكوناتها وذخيرتها"*، علماً بأن هاتين المبادرتين قد تم تبنيهما في عام 2003.

إن تزايد المباحثات الدولية حول السمسرة غير المشروعة من المحتمل أن يثمر، في حده الأدنى، فيولد تفهماً مشتركاً لهذه القضية وللوسائل الممكنة للتعامل معها. ومن المهم بدرجة أكبر، أن هذه المباحثات يمكن أن تؤدي إلى إقرار أنظمة السمسرة في المزيد من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى ردم الهوة الكبرى التي تُفسح المجال أمام حدوث السمسرة غير المشروعة.